

إعمال الطابع الرسمي للغة الأمازيغية في ضوء دستور المملكة المغربية (فاتح يوليوز 2011)

مقترحات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية

السياق العام

يعتبر ترسيم الأمازيغية حدثا بارزا ذا أبعاد سياسية وثقافية بالنسبة لبلدنا بصفة عامة وللغة والثقافة الأمازيغيتين على وجه الخصوص. ذلك أن هذا الحدث يعدّ ثمرة تتويج صيرورة تطور سياسي ساهمت فيه المؤسسات الوطنية والمجتمع المدني والطبقة السياسية والمتقنون والمبدعون، وهو تطور يستمدّ مشروعيته من كل من خطب الملك محمد السادس، خطاب العرش وخطاب أجدير لسنة 2001، وخطاب 9 مارس 2011 وأخيرا وليس بآخر، الدستور الجديد للمملكة المغربية الذي يقرّ برسمية اللغة الأمازيغية بجانب اللغة العربية.

لقد أتى منطوق الدستور الجديد للمملكة المغربية، في ديباجته، بما يؤكد أن المغرب تبني اختياراً لا رجعة فيه، اختيار بناء دولة ديموقراطية وحدائية، مرتكزاتها المشاركة والتعددية والحكمة الجيدة، وإرساء دعائم مجتمع متضامن، قوامه الأمن والحرية والكرامة والمساواة وتكافؤ الفرص، والعدالة الاجتماعية، ومقومات العيش الكريم، في نطاق التلازم بين حقوق وواجبات المواطنة. وعلى وجه خاص، يرسم الفصل الخامس من الدستور معالم سياسة ثقافية ولغوية أساسها الاعتراف بتنوّع اللغات الوطنية والنهوض بها، والانفتاح على اللغات الأجنبية، في نطاق وحدة وتماسك المجموعة الوطنية. وفي هذا الإطار، يعدّ ترسيم اللغة الأمازيغية إلى جانب اللغة العربية حدثاً تاريخياً يفتح آفاقاً غير مسبوقة لصالح صحة اللغة والثقافة الأمازيغيتين والنهوض بهما ومأسستهما، في تكامل مع اللغة العربية.

وانطلاقاً من إقرار اللغة الأمازيغية لغة رسمية، يتعين على مؤسسات الدولة اتخاذ الإجراءات الضرورية لتمكين الأمازيغية من الاستفادة الفعلية من وضعيتها كلغة رسمية. واستناداً لهذا المقتضى المنصوص عليه في الدستور، فإنه يتعين على السلطة التنفيذية اتخاذ التدابير الضرورية لتقديم اقتراحات على البرلمان بغرفتيه بشأن القوانين التنظيمية الملزمة، وخاصة منها القانون المتعلق بمأسسة الأمازيغية والقانون المتعلق بإنشاء المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، الذي سيتولى مهمة تصور شمولي ومنسجم لتدبير المشهد اللغوي والثقافي الوطني. وفي إطار المجلس المذكور، يتوقع أن المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية سيلعب دوراً مهماً، حيث سيعمل على ترسيخ المكاسب المحققة منذ إنشائه، كما أنه سيفتح أورشاً جديدة للتفكير والعمل من أجل الإسهام في تأهيل الأمازيغية قصد تمكينها من القيام بوظائفها تامة في إطار السياق السياسي الجديد، وتشجيع التعابير الثقافية الأمازيغية المختلفة. ومن شأن ذلك أيضاً أن يمكن المؤسسات المعنية من إدراج الأمازيغية في أبعادها المختلفة في إطار مشروع سياسي ومجتمعي ديمقراطي حديثي واندماجي.

في هذا الإطار العام تأتي مساهمة المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية في صيغة مذكرة تتضمن مقترحات بخصوص تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وإحداث المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية وتصور لإعمال الطابع الرسمي للأمازيغية في إطار الجهوية الموسّعة.

مقترحات بخصوص القانون التنظيمي الخاص بترسيم الأمازيغية

تماشيا مع المحددات المنصوص عليها في الدستور، يقترح المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية أن يقوم إعداد النصوص التنظيمية الخاصة بإعمال الطابع الرسمي للأمازيغية على جملة من المرتكزات والمسوّغات الأساسية لبناء سياسة لغوية وثقافية وطنية متوازنة، قوامها المساواة والإنصاف والتكافؤ في مقاربة اللغتين العربية والأمازيغية، وحمايتهما والنهوض بهما.

في هذا الأفق، يشدّد المعهد على ضرورة ترصيد المنجزات والمكتسبات المحققة في مجال النهوض بالأمازيغية خلال العشرية الأخيرة، وتتمثل هذه المكاسب والمكتسبات، على وجه الخصوص، في محصلة المنجزات في الحقل الأكاديمي، خاصة في مجالات تنمية وتأهيل اللغة والثقافة الأمازيغيتين، على مستوى البحث العلمي في ميادين العلوم الإنسانية خاصة اللسانيات، والتعبير الأدبية والفنية، والتربية، والترجمة، والتكنولوجيات الحديثة والأنطربولوجية. وبهذا الصدد، فقد شرع المعهد في معيرة الأمازيغية وتقعيدها، وتنميط الفبائية تيفيناغ وإعداد قاموس عام للغة ومعاجم متخصصة وعمل على تنمية النشر والإبداع في مختلف هاته المجالات المعرفية، كما أنتج عددا من الحوامل والدعامات لتدريس الأمازيغية وذلك بتشارك مع وزارة التربية الوطنية. كما ساهم المعهد في إدماج الأمازيغية في المشهد الإعلامي.

واعتمادا على هذه المعطيات، فإنه يتعين ترصيد المكاسب والعمل على تجويدها في مختلف المجالات وترسيخها على مستوى السياسات العمومية. وغني عن البيان أن هذا لن يتأتى في غياب إطار قانوني ملزم للمؤسسات. وإعداد القوانين من صميم مهام البرلمان بغرفتيه.

اعتبارا للطابع الرسمي للأمازيغية، فالحاجة ملحة إلى مأسستها بشكل فعلي حتى يتمّ النهوض بها في سائر المجالات. ومن القطاعات التي تعتبر راهنا ذات الأولوية، والتي ساهم المعهد مع شركائه المؤسساتيين في إدماج الأمازيغية بها هي التعليم، والإعلام، والثقافة والحقوق اللغوية والثقافية، على وجه الخصوص. وللمعهد إسهامات اقتراحية في مجالات أخرى تهّم الشأن المحلي والجهوي، والقضاء والصحة والتنمية البشرية والإدارة الترابية.

في إطار تنزيل مقتضيات الدستور المغربي وتفعيلا لنصوصه المتعلقة بالأمازيغية، وانطلاقا من كون اللغة الأمازيغية وثقافتها عنصرا مركزيا في صلب هويتنا وحضارتنا المغربية، وتعزيزا للمنجزات المهمة التي تحققت في مجال النهوض باللغة الأمازيغية وثقافتها، فإننا نقترح جملة من التدابير الإجرائية لتفعيل رسمية الأمازيغية، كما هو منصوص عليها في المادة الخامسة من الدستور، من خلال البرنامج الحكومي والبرنامج التشريعي الحالي. ويجدر التنصيص على المكانة

الاعتبارية للأمازيغية، بجانب العربية، في السياسة العامة للدولة وادماج التدابير الإجرائية ضمن السياسات العمومية.

ومن مقترحات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية إصدار قوانين تؤطر سائر القطاعات، وخاصة منها التربية والتكوين و الإعلام و الثقافة و الحياة العامة والشأن العمومي.

1. العمل على إصدار قوانين في مجال التربية والتكوين، وذلك على النحو التالي:

- التنصيب على إحداث جهاز إداري وقانوني ضمن هيكلية وزارة التربية الوطنية، من قبيل مديرية مركزية تختص بتدريس الأمازيغية لغة وثقافة وإمدادها بالموارد البشرية والمالية واللوجستية اللازمة؛
- التنصيب على بلورة مخطط استراتيجي يقوم على مسوغات و منهجية منهاج تدريس الأمازيغية الرامي إلى تعميم تعليم وتعلم الأمازيغية أفقيا وعموديا بتوسيعه تدريجيا حتى يشمل كافة المتدربين على جميع المستويات، مع تجويد تدريس اللغة الأمازيغية وثقافتها بتنسيق بين الوزارة الوصية والمعهد؛
- التنصيب على ضرورة توفير المناصب المالية الكفيلة بتكوين وتوظيف ما يلزم من الموارد البشرية التربوية التي تسند إليها مهمة تدريس الأمازيغية في مختلف أسلاك المنظومة الوطنية للتربية والتكوين؛ وذلك باستثمار الكفاءات التي تتخرج من مسالك الدراسات الأمازيغية بالجامعات؛
- التنصيب على اعتماد نظام التكوين الأساسي والمستمر يتم تطويره في إطار تشاركي بين وزارة التربية الوطنية والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، وخاصة في المراكز الجهوية للتكوين في مجال مهن التدريس؛
- التنصيب على إحداث شعب للغة والثقافة الأمازيغيتين في الجامعات والمعاهد العليا ومعاهد تكوين الأطر؛
- التنصيب على إدراج مادة "الثقافة الجهوية" في برامج التربية والتكوين بمختلف جهات المملكة، على أساس أن تعكس هذه المادة تنوع المغرب وغناه الثقافي والحضاري؛
- التنصيب على إدراج مادة " اللغة والثقافة الأمازيغيتين" في سلك تكوين أطر المؤسسات العمومية؛
- التنصيب على إدماج اللغة والثقافة الأمازيغيتين في برامج التربية غير النظامية وتعليم وتكوين الكبار.

2. العمل على إصدار قوانين في مجال إدماج الأمازيغية في الإعلام ، وذلك على النحو التالي:

- التنصيب على إحداث جهاز إداري وقانوني ضمن هيكلية الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة، من قبيل مديرية مركزية تختص بالإعلام والتواصل باللغة الأمازيغية، تتولى تدبير شؤون القناة الأمازيغية والإذاعة الأمازيغية؛
- التنصيب على التزام القنوات التلفزية العمومية باحترام مقتضيات دفاتر التحملات للقنوات التلفزية والإذاعية؛



- التنصيص على ضرورة تجويد الإنتاج والبرامج التلفزية والإذاعية الناطقة بالأمازيغية؛
- التنصيص على ضرورة توفير المناصب المالية لتكوين وتوظيف إعلاميين أكفاء، مساهمة في إنجاح مشروع إدماج الأمازيغية في المجال السمعي البصري الوطني؛
- التنصيص على توسيع مجال الأمازيغية بإدماجها في كافة القنوات التلفزية للقطب العمومي.

3. العمل على إصدار قوانين في مجال الثقافة، وذلك على النحو التالي:

- التنصيص على ضرورة بلورة وتفعيل مخطط استراتيجي يروم إدماج المكون الثقافي الأمازيغي في السياسات العمومية حتى يشكل رافعة من رافعات النهوض بالثقافة الأمازيغية؛
- التنصيص على إحداث جهاز إداري وقانوني ضمن هيكلية وزارة الثقافة، من قبيل مديرية مركزية خاصة بالثقافة الأمازيغية، تتولى تدبير شؤون البحث الأثري وصيانة التراث الثقافي المادي وغير المادي؛
- التنصيص على إحداث متحف وطني ومتاحف جهوية؛
- التنصيص على تجريم تهريب كنوز التراث المغربي الأصيل؛
- التنصيص على دعم المبدعين والفاعلين والجمعيات وكافة العاملين في حقل الثقافة الأمازيغية؛
- التنصيص على إدراج أصناف الثقافة الأمازيغية من كتاب ومختلف الفنون ضمن الجوائز الوطنية.

4. العمل على إصدار قوانين في مجال الحياة العامة و الشأن العام، وذلك على النحو التالي:

- التنصيص على رد الاعتبار للشخصية الثقافية الأمازيغية حتى تكون موضع اعتزاز لكافة المغاربة؛
- التنصيص على إلغاء قرار منع الأسماء الأمازيغية؛
- التنصيص على إلغاء قرارات منع وحضر الجمعيات الأمازيغية؛
- التنصيص على استخدام اللغة الأمازيغية في المرافق العمومية ووسائل التشيير: الإدارات العمومية وخاصة العدالة والصحة والإدارة الترابية، ومقدمة المنشآت، والعلامات الطرقية، وأسماء الأماكن والأزقة والشوارع، واللافتات، وغيرها.

مقترحات بخصوص المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية

انطلاقاً من مقتضيات الدستور الواردة في الفصل الخامس في مادّته السادسة يقترح المعهد رأيه بخصوص أهداف واختصاصات وهيكله المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، وموقع المؤسسات والمعاهد التي تتولى شأن اللغتين الرسميتين وغيرهما من اللغات الوطنية والأجنبية المنصوص عليها في الفصل الخامس من الدستور ، وذلك على النحو التالي :

- التنصيص على أن للمجلس غاية إستراتيجية توجيهية. وتكمن مهمّته في صياغة سياسة لغوية وثقافية متجانسة ومعقّنة وفق مقتضيات الدستور،
- التنصيص على أن من مهامّ المجلس إصدار توجيهات عامّة تروم حماية وتطوير اللغات؛
- التنصيص على أن المجلس يقوم بتنفيذ السياسة اللغوية والثقافية قطاعياً من خلال السياسات العمومية، على غرار المجالس و المؤسسات الوطنية القائمة؛
- التنصيص على أن المجلس يتمتّع بصلاحيات تقريرية في مجال اختصاصاته؛
- التنصيص على أن إدارة المجلس مناط بجهاز مكون من أعضاء ذوي الخبرة والكفاءة في مجال اختصاصاته؛
- التنصيص على أن المجلس يعمل على تأهيل اللغتين الرسميتين العربية والأمازيغية حتى تقوموا بوظائفهما تامة؛
- التنصيص على أن المجلس يعمل كهيئة عليا تكون ممثلة داخلها المؤسسات والتنظيمات و الفعاليات المعنية باللغات والثقافة المغربية؛
- التنصيص على أن المجلس يصادق على المخططات الإستراتيجية للمؤسسات القطاعية، وعلى ميزانياتها وعلى خطط عملها؛
- التنصيص على أن المجلس يقوم بدور هيئة تنسيق ومراقبة لضمان التكافؤ والتكامل والتفاعل بين المؤسسات القطاعية؛
- التنصيص على توفير المجلس على الآليات القانونية لتصديق القرارات الصادرة عن المؤسسات القطاعية والموافقة عليها؛
- التنصيص على تمكين المجلس من صلاحيات التتبع لإعمال قراراته وتنفيذها على مستوى السياسات العمومية، وذلك لضمان فاعليته في التشريع والتنفيذ، من خلال مقتضيات تؤمّن تفاعله بشكل وثيق مع سائر القطاعات الوزارية المعنية؛

- التنصيص على تخويل المجلس صلاحية التتبع والمساءلة عبر الآليات المؤسسية ذات الصلة؛
- التنصيص على تمكين المجلس من الموارد البشرية والمالية واللوجستية الضرورية للقيام بمهامه؛
- التنصيص على تتولي المؤسسات القطاعية تدبير الجوانب التسييرية الإدارية والمالية في نطاق اختصاصاتها المحددة، تنفيذها منها لتوجهات وقرارات المجلس؛
- التنصيص على تمتيع المؤسسات الممثلة داخل المجلس بصفة الاستقلالية الإدارية والمالية؛
- التنصيص على أن المجلس يعمل على ترصيد وتجويد المكاسب التي حققها المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية في مجالات معيرة اللغة وتنميط حرف تيفناغ والبحث في التربية والثقافة، فضلا عن تمكينه من التمتع بصلاحيات وموارد ملائمة .

تفعيل القوانين التنظيمية الخاصة بالشأن اللغوي والثقافي في إطار الجهوية الموسعة

في ما يخص نظام الجهوية يتعين تنزيل مقتضيات الباب التاسع المتعلق بالجهات والجماعات الترابية الأخرى (الباب التاسع، الفصول 135-146 من الدستور).

تعتبر الجهوية الموسعة من أهم المشاريع المهيكلية للمجال الوطني وهي تشكل جوابا صريحا حول مقاربة الدولة للعلاقة بين المركز والضاحية، وهو بالذات جواب معاكس للنظام المهيمن منذ الفترة الاستعمارية أي نظام مفرط في المركزية والتمركز. ومن مزايا الجهوية أنها نمط من حكمة القرب التي تروم أساسا إشراك الجهات في اتخاذ القرار وتدبير الشأن المحلي والإقليمي والجهوي وفق ضوابط وفي ظل الوحدة والسيادة الوطنية. وهذه استجابة كذلك لتطور ثقافة حقوق الإنسان واستيعابها، واحترام حق المشاركة في الحياة السياسية والثقافية للبلاد.

اعتبارا أن للأمازيغية حقوقا مشروعة وأنها من المواضيع الأساس التي أضحت من مقومات السياسة اللغوية والثقافية الجديدة للدولة والتي وضع أسسها ورسخ لبنائها دستور المملكة على قواعد الديمقراطية، والشرعية، والتشاركية، والتماسك الاجتماعي، اعتبارا لهذا كله فإن أجراً نظام حكمة القرب يوفر إطارا مجاليا لتفعيل مقتضيات الدستور وهو إطار الجهوية الموسعة كمنهاج لتحديث هياكل الدولة وإرساء ضوابط أسس التنمية المندمجة. وبهذا فهي ليست مجرد إجراء تقني أو إداري.

وللجهوية أبعاد عدة يتعين أخذها في الاعتبار منها:

- البعد التاريخي الذي يدل على العمق التاريخي للجهات،
- و البعد الحقوقي الذي يرمز إلى العدالة الانتقالية وتدبير الحقوق اللغوية والثقافية، والوضع المميز للأمازيغية في سياق الجهوية الموسعة؛ منها الحقوق الفردية والجماعية .

- والبعد سياسي الذي يتجلى في الجوانب الدستورية والتشريعية لتدبير مشروع الجهوية، و تصور الأحزاب والتنظيمات السياسية للجهوية؛
- والبعد الثقافي والتربوي الحاضر على مستوى التربية والتعليم والإعلام والشأن الثقافي عامة؛
- والبعد المجالي لتدبير الجدلية بين التعدد والتنوع اللغوي والثقافي من جهة، والوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي من جهة أخرى؛
- والبعد الاقتصادي، وهو يتمثل في التوازن والتكامل والتضامن بين الجهات نفسها وبين الجهات والدولة المركزية.

ومن ثم يتعين تحديد موقع اللغة والثقافة الأمازيغيتين في مشروع الجهوية الموسّعة بعد وضع تصور واضح لمفهوم هذه الأخيرة :

- تصور لتدبير التعددية اللغوية والثقافية، على نحو يوازن بين قطبي المعيارية اللغوية الموحدة والتنوع اللهجي الجهوي والمحلي؛
 - تصور لتدبير الحقوق اللغوية والثقافية وتعزيز الوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي؛
 - تصور لتدبير شؤون الجهات في مجال الحقوق والامتيازات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية ؛
 - تصور لتدبير الثقافات المحلية والتراث المادي واللامادي للمناطق والجهات؛
 - و تصور للدفع بالسياسة الجهوية الموسّعة في اتجاه ضمان الظروف الملائمة والشروط الموضوعية للحفاظ على الثقافة واللغة الأمازيغيتين وتطويرهما وتحديثهما.
- وفوق هذه الاعتبارات، يتعين على نظام الجهوية أن يعزز الاتجاه الموحد في الجهوية الموسّعة مع احترام الخصوصيات المحلية والجهوية، الثقافية واللغوية والبيئية والتراثية والممارسات الثقافية منها.
- وقد تقدم المعهد بمقترحات للجنة الاستشارية للجهوية همت كافة المجالات ومفادها تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية على الصعيد الجهوي، في التعليم والإعلام والشأن الثقافي والعدالة والحكومة الجهوية.

خلاصة عامة

في هذا السياق العام، من المتعين أن يكون إعمال الوضع الجديد للأمازيغية حافزاً للدفع بصيرورة إدماجها في التعليم وفي الإعلام وفي مختلف مناحي ومجالات الحياة العامة، وخاصة منها العدل والصحة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والحكمة الترابية. ومن شأن المقاربة المعتمدة في هذا المضمّن أن تتسم بالتشاركية والعقلنة، وتسترد المكاسب المحققة من قبل المعهد الملكي للثقافة

الأمازيغية، والقطاعات الحكومية، والمجتمع العلمي والفكري، والمجتمع المدني. وتتمثل هذه المكاسب والمنجزات في كل من تهيئة اللغة، وتقعيد الكتابة بحرف تيفناغ، والبحث في بيداغوجيا الأمازيغية وديداكتيكها، والدراسات والأبحاث حول التعبيرات الثقافية والفنية، وإدماج الأمازيغية في منظومة التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال. وتمتد المكاسب أيضا لتشمل ما تم إنجازه في مجالات التعليم والإعلام والثقافة والشراكة المؤسسية والشراكة مع المجتمع المدني، وربط الثقافة بحقوق الإنسان. وهي مكاسب تتطلب المزيد من الترسخ والتعميق والتعميم والتفعيل.

ولتحقيق هذه الغاية يتعين، بالدرجة الأولى، التنصيص على ضرورة صياغة مخطط استراتيجي يحدد :

- الأهداف الرئيسية والفرعية لصيرورة تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في التربية والتكوين والإعلام وفي سائر مجالات الحياة العامة؛
- يحدد المدة الزمنية المطلوبة لتنفيذ الأهداف الرئيسية والفرعية ؛
- يحدد السلطة أو الجهة المكلفة بتنفيذ الأهداف الفرعية؛
- يضع خططا ملحقمة تحدد التدابير والإجراءات الخاصة بآليات التنفيذ، مثلا خطة معيرة الأمازيغية، خطة تعميم التدريس؛ خطة تكوين أطر القطاعات العمومية؛ خطة إدماج الأمازيغية في المؤسسات العمومية؛ خطة تطبيق التكنولوجيات الحديثة على الأمازيغية، الخ.
- ويحدد الميزانية المطلوبة لتنفيذ محاور المخطط الشامل والخطط الملحقمة.

ومما لا ريب فيه أن دسترة الأمازيغية بمثابة المؤشر الرئيس للانتقال الديمقراطي الثقافي لبلادنا، وذلك ما يضمنه كل من الدستور وتحكيم عاهل البلاد. وفي ذات المنحى، أكد جلالة الملك، في خطابه الافتتاحي للسنة التشريعية بالبرلمان، على ضرورة سن القوانين التنظيمية المتضمنة في الدستور، وخاصة منها المتعلقة بتفعيل المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، وكذا تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية، "بعيدا عن الأحكام الجاهزة والحسابات الضيقة". وثمة إرسالية واضحة لاستنفار الانخراط الوطني والتزام السلطتين التنفيذية والتشريعية إزاء هذا المشروع المهيكّل للمغرب الحديث.

مجلس إدارة المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية

